المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

26/4-2/5/2026

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 3-5-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **60** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 26 نيسان 2026 (06:00) إلى 2 أيار 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر (نوع الحدث)	إجمالي العدد
الترويع	24
القتلى	16
الجرحى	7
تحريض	8
انتهاكات حقوق الطفل	5
إخفاء قسري	4
انفجار مخلفات حرب	5
تمييز طائفي	3
انتهاكات الملكية والممتلكات	5

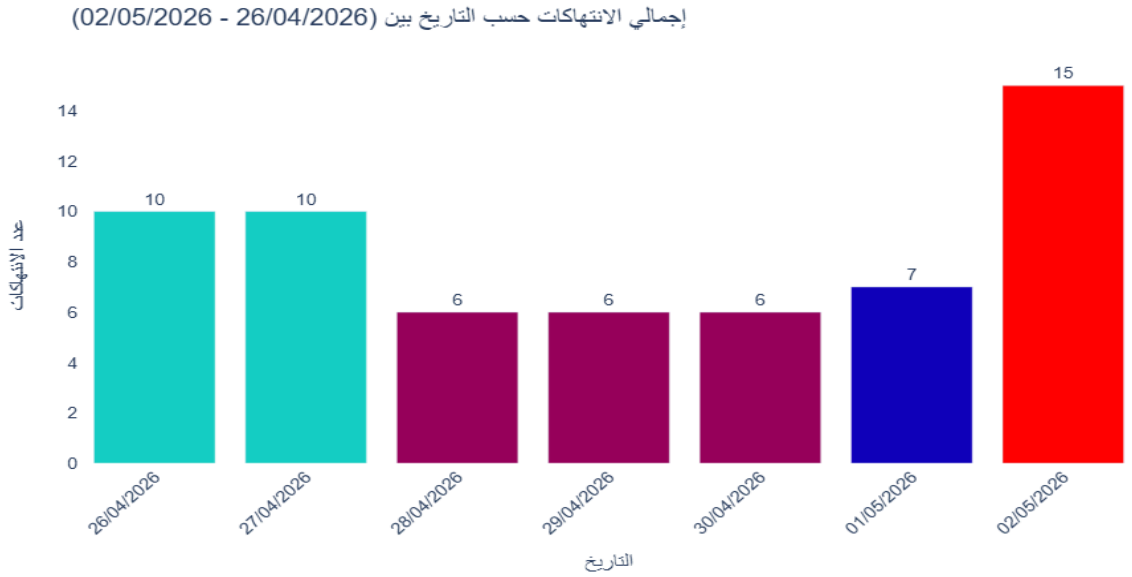

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يُظهر المخطط استمرار محافظة **القنيطرة** كبؤرة ساخنة رئيسية بتسجيلها **8 أحداث**، مما يشير إلى توتر مستمر في الجبهة الجنوبية. ومع ذلك، نلاحظ توسعاً لافتاً في نطاق العمليات ليشمل **حمص ودرعا** (7 أحداث لكل منهما)، مما يعكس ثقل الاضطرابات في وسط وجنوب البلاد بشكل متزامن. هذا الانتشار الجغرافي الواسع، الذي وصل إلى حماة وحلب وريف دمشق، يوحي بأن الأحداث ليست معزولة مكانياً، بل هي نتاج حالة من عدم الاستقرار الميداني التي بدأت تتمدد خارج المراكز التقليدية للصراع.

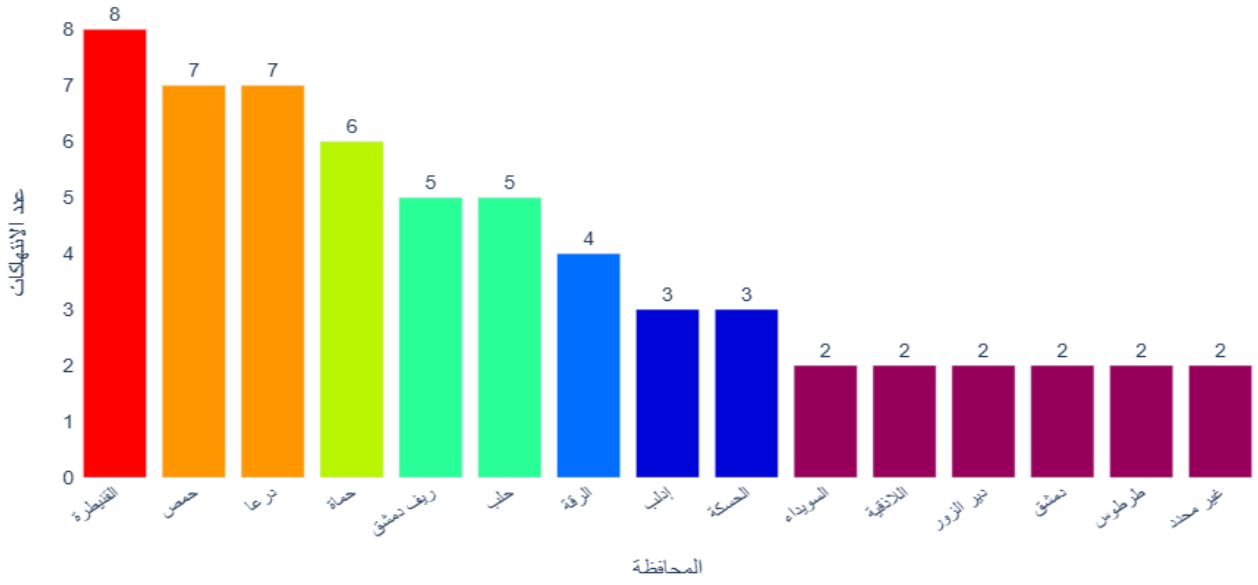

تتصدر الجهات **"غير المحددة"** المشهد بمسؤوليتها عن **23 حدثاً**، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً في عمليات الرصد والمساءلة، ما يشير الى وجود اطراف أما محمية من جهات انفاذ القانون او يتم التغاضي عنها أو تمتلك قدرات كبيرة على التحرك بفعالية .

وفي المرتبة الثانية، تبرز **"المجموعات المسلحة"** بـ 16 حدثاً، متجاوزةً في نشاطها الميداني خلال هذه الفترة, وتبرز الحكومة الإسرائيلية بقيامها بانتهاك مباشر بعد تصديقها على خطة استثمارية لخمس سنوات لتعزيز وتوسيع الاستيطان في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، فضلا عن قيام الجيش الإسرائيلي ب(11 حدثاً) ,ثم الحكومة السورية (8 أحداث). هذا التحول يشير إلى تنامي نفوذ الفاعلين غير الحكوميين وقدرتهم على التأثير في المشهد الأمني بشكل أكبر من القوى التقليدية. و برز الجيش الأردني بمسؤليته عن القيام بضربات جوية على محافظة السويداء مدعياً ‘استهداف شبكات تهريب المخدرات و الأسلحة ما عرّض المواطنين والممتلكات العامة والخاصة للأذى.

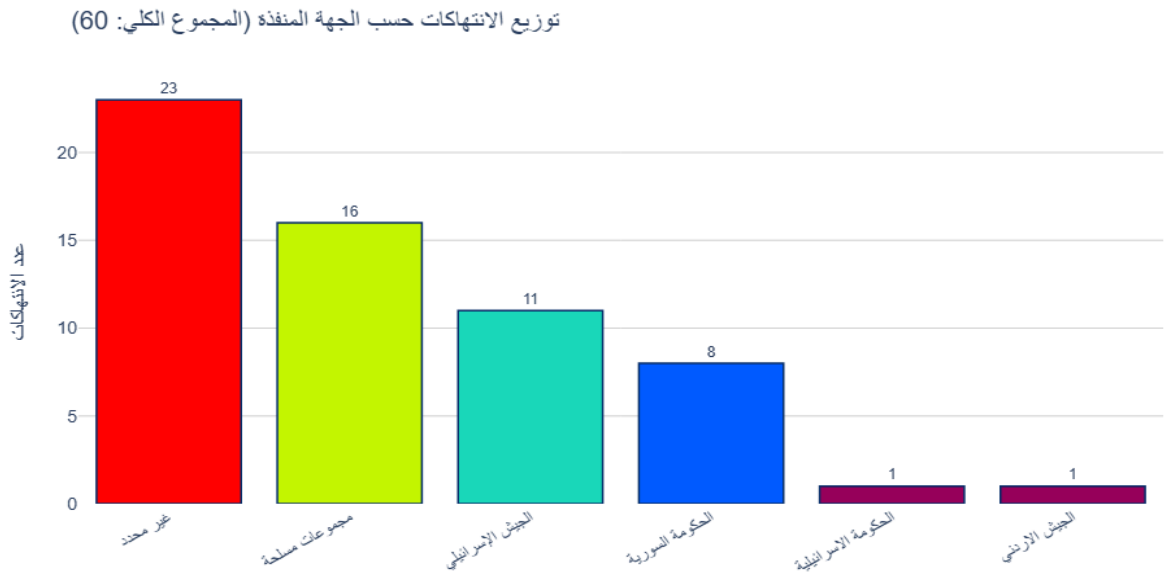

4.مؤشر نوع الانتهاك :

تسيطر الأحداث المرتبطة بـ **"غياب دولة القانون"** على المشهد بنسبة طاغية بلغت **60%** (36 حدثاً)، مما يعني أن أغلب الاضطرابات ناتجة عن انهيار المنظومة القانونية والإدارية أكثر من كونها صراعات سياسية مباشرة. وتأتي **"أحداث السيادة"** في المرتبة الثانية بنسبة 21.7%، مما يؤكد استمرار التدخلات العابرة للحدود. إن بلوغ الأحداث الرقمية وحقوق الإنسان نسباً أقل (10% و8.33% على التوالي) لا يقلل من أهميتها، لا يقلل من أهميتها بل تمتلك ثقلا نسبيا مع تزايد حدة التحريض والإفلات من العقاب كما يوضح ان الاولويات الميدانية تتركز على التحديات الأمنية والسيادية وتلك الناتجة عن الفراغ المؤسساتي

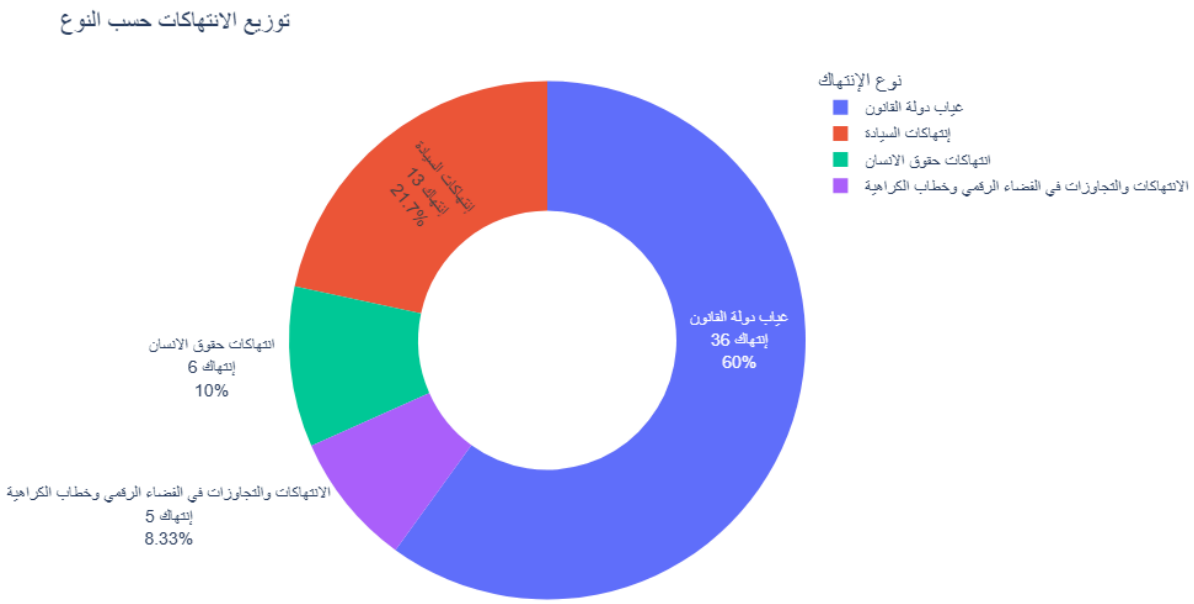

ثالثاً: التوصيات الختامية

تشهد الساحة الميدانية تدهوراً مقلقاً في المؤشرات النوعية للأحداث، حيث رصد المركز تصاعداً غير مسبوق في **خطاب الكراهية والتحريض** ، مما يساهم في تعميق الانقسام المجتمعي بشكل حاد ويغذي النزاعات البينية. ويتزامن هذا التحريض مع انتهاكات جسيمة تطال المسار القضائي، حيث لوحظ غياب تام لاحترام المعايير الدولية المرافقة للمحاكمات العادلة، مما أدى إلى انتهاك حقوق المتهمين وممارسة تمييز واضح تجاههم. إن هذا الخلل البنيوي، الذي يتجلى أيضاً في تسجيل **حالات تمييز طائفي** وحالات

فصل تعسفي، يهدد بشكل مباشر فرص نجاح العدالة الانتقالية، كون الممارسات الحالية تقتصر على استهداف فئة معينة، مما يكرس حالة **"غياب دولة القانون"** التي باتت تسيطر على طبيعة الأحداث المرصودة.

ويتضح من خلال المقارنة بين الجهات المنفذة أن تراجع دور القوى النظامية أمام الجهات غير المحددة والمجموعات المسلحة يعقد المشهد الإنساني، حيث تضيع هوية المسؤول عن الأحداث وسط فوضى أمنية عارمة. إن هذا التداخل بين غياب القانون وتعدد الأطراف الفاعلة يجعل من الأحداث المسجلة في مطلع مايو 2026 مؤشراً خطيراً على تآكل السيادة والقدرة على ضبط الأمن، مما يتطلب استراتيجية استجابة فورية تركز على استعادة السلطة القانونية وتوثيق التحركات الميدانية بدقة أكبر.

مجموعة من التوصيات الإنسانية الموجهة للمنظمات الدولية والجهات الإغاثية لتعزيز الحماية والاستجابة:

دعم المدنيين في المناطق الرخوة أمنياً: نظ يجب تمويل ودعم لجان الحماية المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز قدرة السكان على الصمود وتقديم الإسعافات الأولية النفسية والقانونية في المناطق التي يغيب فيها الضبط الرسمي.

التوثيق الآمن للأحداث: تبرز الحاجة لتدريب الكوادر الإنسانية المحلية على آليات التوثيق الرقمي الآمن وحفظ الأدلة لضمان حقوق الضحايا مستقبلاً دون تعريض الموثقين للخطر.

تفعيل وحدات الاستجابة السريعة: يجب تجهيز فرق طبية متنقلة قادرة على التحرك السريع نحو المحافظات التي شهدت تصعيداً (مثل القنيطرة، درعا، وحمص) لتقديم الرعاية للجرحى والمتضررين فور وقوع الحدث.

مراكز الدعم النفسي المتخصصة: هناك حاجة ملحة لبرامج دعم نفسي تستهدف الأطفال والنساء في المناطق الأكثر سخونة للتعامل مع الصدمات الناتجة عن التفجيرات والعمليات العسكرية.

حملات التوعية بمخاطر الأجسام غير المنفجرة: مع تزايد الأحداث الميدانية وتعدد الأطراف المسلحة، تزداد احتمالية ترك مخلفات عسكرية. يجب إطلاق حملات توعية عاجلة في محافظات (درعا والقنيطرة) تستهدف المزارعين والأطفال لتجنب الأجسام المشبوهة.

تأمين الممرات الإنسانية: يجب الضغط على جميع الأطراف المنفذة (المعلنة منها والمجموعات المسلحة) لضمان حياد المسارات الإنسانية وتأمين وصول المساعدات الغذائية والطبية للمناطق المحاصرة أو المتأثرة بالاشتباكات الأخيرة.

رصد حالات الاعتقال والتعذيب: مع زيادة نشاط المجموعات المسلحة، تزداد مخاطر الاعتقال التعسفي. يجب على البعثات الإنسانية الدولية تكثيف مراقبتها لمراكز الاحتجاز غير الرسمية والعمل على تأمين زيارات لمراقبي حقوق الإنسان.

الحق في التواصل المشفر: التوصية بتأمين قنوات اتصال آمنة وخاصة بين المحتجزين وعائلاتهم أو محاميهم، لضمان عدم انتهاك خصوصية المراسلات التي قد تُستخدم كذريعة لمزيد من الضغط الأمني.

إصلاح المنظومة القضائية وضمان حيادها: يجب العمل على تفعيل رقابة دولية أو مستقلة على المحاكمات لضمان التزامها بالمعايير القانونية ومنع التمييز ضد أي فئة، مما يمهد الطريق لعدالة انتقالية حقيقية وشامل

مواجهة خطاب الكراهية ببرامج وطنية: ضرورة إطلاق حملات توعية وطنية تهدف إلى رصد وتحليل خطاب الكراهية وتفنيده، مع تفعيل قوانين تجرم التحريض لضمان الحد من الانقسام المجتمعي الحاد.

تعزيز مبادئ العدالة الانتقالية الشاملة: يجب ألا تقتصر المحاسبة أو إجراءات العدالة على فئة محددة، بل يجب أن تكون مساراً وطنياً جامعاً يهدف إلى كشف الحقائق وإنصاف جميع الضحايا دون تمييز طائفي أو سياسي.

حماية حقوق المتهمين وتوفير الدفاع: توفير ضمانات قانونية واضحة للمتهمين، بما في ذلك الحق في الحصول على دفاع كفء ومنع التعذيب أو الإخفاء القسري، لضمان أن تكون الأحكام القضائية معترفاً بها ومحترمة من كافة أطياف المجتمع.